مجلة السميط (SJ)
ردمد: (e- ISSN2953-2698)
العدد رقم 13 (شهر دسيمبر)

ظاهرة كثرة الطلاق في زنجبار أسبابها وحلولها:
" دراسة تطبيقية فى محكمة القضاء الشرعي"

علي زبير محمد

قاضي المحكمة الشرعية بزنجبار
aliyzuberi1964@gmail.com

قدمت في: يناير 2022 قبلت في: مايو 2023 نشرت في ديسمبر 2023
© مجلة السميط

الملخص

تناول هذا البحث ظاهرة كثرة الطلاق في زنجبار أسبابها وحلولها: "دراسة تطبيقية على محكمة القضاء الشرعي"، واشتمل البحث على مقدمة وستة مباحث وخاتمة. عرض البحث نبذة تاريخية عن زنجبار بحالتها الجغرافية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية. وألقى الضوء على نشأة المحكمة الشرعية عبر التاريخ، وأسباب وتداعيات إنشائها، ودورها القضائي في فصل النزاعات، وأشهر رؤساء القضاة فيها. كما تناول تعريف الطلاق لغة واصطلاحاً، ثم خلُص بذكر أسباب الطلاق، من الناحية الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية ،والتعليمية، والأسرية. ثم عرض التحديات الاجتماعية والتعليمية والأسرية والدينية في ظاهرة الطلاق، وذكر حلول قضائية وعائلية وفردية وخُلعية. ثم خلص البحث بذكر النتائج والتوصيات.

ABSTRACT

This paper deals with the phenomenon of frequent divorces in Zanzibar, causes and solutions: "A Study on the Court of Sharia Judiciary". This paper comprises six sections with introduction and conclusion. It presents a historical overview of Zanzibar with its geographical, religious, social, economic and educational setup.

It presents the emergence of the Sharia court in the history of the Zanzibar judicial system, the reasons and the impact of its establishment, its judicial role in settling disputes. Prominent Zanzibar Chief Kadhis are also mentioned in the paper. It also deals with the definition of divorce in language and terminology and explains the reasons for divorce in religious, economic, social, educational and family terms.

Further, the paper deals with social, educational, family and religious challenges emanating from the phenomenon of divorce and the judicial measures that are taken to solve them. The paper concludes with results and recommendations.

مقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ نبينا محمدًا عبده ورسوله وعلى آله، ورضي الله عن صحابته والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أَمّا بَعْدُ،
قال الله تعالى: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيح بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ .....﴾ [سورة البقرة، الآية: 229.]

شرع الله الطلاق في حالة مخصوصة للتخلص من المكاره الدينية والدنيوية، ولم يشرعه إلاّ في حالات الضرُورة والعجز عن إقامة المصالح بين الزوجين المتنافرين في الطباع والأخلاق، أو لضرر يترتب على استبقائها في عصمته، بأن البقاء معها سبب لفساد دينيّ ودنيويّ، فتكون المصلحة في الطلاق واستيفاء مقاصد النكاح من امرأة أُخرى ضرورية.

كما يكون الطلاق للتخلص من المكاره يكون كذلك لمجرد تأديب الزوجة إذا استعصت على الزوج وأخلت بحقوقه الزوجية ، وتعيّن الطلاق علاجاً لها، فإذا وقع الطلاق الرجعي، وذاقت ألم الفرقة، فالظاهر أنها تتأدب وتتوب وتعود إلى الوفاق والصلاح.

ويكون الطلاق بلفظ "أنتِ طالق" أو بأي لفظ آخر يؤدي إلى نفس المعنى. ويختلف حكم التعريض بالخِطبة للمعتدة باختلاف حالتها رجعية كانت أو بائنة بطلاق أو موت، ولكلٍّ حكمهُ، ولا يجوز التصريح بها على الإطلاق. وبناء على هذا؛ فإن ظاهرة انتشار الطلاق فى زنجبار موجودة بصورة عجيبة جدًا ويحدث الطلاق لأتفه الأسباب، مما سبب انتشاره فى مُدن زنجبار وأريافها، وكثرت الشكاوى فى هذا المضمار وذلك أمام المحكمة الشرعية وفروعها، فجاء هذا البحث علاجًا مناسبًا لهذه الظاهرة وذلك بتوجيه المجتمع توجيهاً علمياً للحفاظ على شُؤون الأسرة وحقوقها.

أهمية البحث

تكمُن أهمية هذا البحث فى علاج ظاهرة ازدياد الطلاق فى زنجبار بصورة لافتة للنظر ومن هذه الأثار ما يلي:

أولاً: الآثار السلبية التربوية والاجتماعية الواقعة على المرأة المطلقة:

- إن من أبرز ما يسببه الطلاق للزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم بتقديمه الزوج أثناء الحياة الزوجية، مما يُؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي خُصوصاً إذا لم يكن لها عائل آخر أو مورد رزق آخر تعيش منه.
- وكذلك الهموم والأفكار التي تنتاب المرأة وشعورها بالخوف والقلق من المستقبل ونظرة المجتمع السيئة لها كمطلقة.

ثانياً: الآثار السلبية التربوية والاجتماعية الواقعة على الرجل المطلق .

من الواضح أن هناك آثار سلبية واقعة على الرجل المطلق من كثرة تبعات الطلاق المالية كمؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة الحضانة، الأمر الذي سينعكس أيضاً على الزوجة الثّانية وأولادها، هذا إذا قبلت به زوجة أخرى لترعى مصالحه وأولاده في ظل وجود الأعباء المالية عليه الناتجة عن الطلاق.

ثالثاً: الآثار السلبية التربوية والإجتماعية الواقعة على أولاد المطلقين: ومن الآثار السلبية الناجمة عن الطلاق تضرر الأولاد بسبب بعدهم عن رعاية الأب إن كانوا مع الأم، أو بسبب بعدهم عن حنان الأم إن كانوا مع الأب، وفي هذه الحالة يكون الأطفال عرضة لوقوعهم تحت رحمة زوجة أبيهم بعد أمهم التي من المستحيل أن تكون بالنسبة لهم أماً خصوصاً بعد أن تنجب هي الأخرى عدداً من الأولاد وتعاملهم بطريقة أفضل من أولاد زوجها، فيؤثر ذلك سلباً عليهم ويصبحون عرضة للإنحراف والوقوع في المخاطر النفسية والاجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع

- يرجع سبب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:
- انتشار الطلاق فى زنجبار بصورة عجيبة جدا.
- الأثار السلبية الواقعة بعد الطلاق من ضياع الأولاد وكثرة الأرامل، والشقاق الأسري.
- كون الباحث أحد القضاة في المحكمة الشرعية التي ترفع إليها هذه القضايا الأسرية يوميا. كما أن الباحث لم يقف على دراسة علمية في هذا المجال.

حدود البحث

كما هو واضح في عنوان البحث فإنه خاص بالمحكمة الشرعية الزنجبارية فيما يتعلق بكثرة الطلاق وأسبابه وتداعياته.

الدراسات السابقة

هناك كتب كثيرة تعرضت لموضوع الطلاق، والتي سيعتمد عليها الباحث منها :

1. الأسرة في الإسلام، لمصطفى عبد الواحد: ذكر المؤلف فيه معنى الطلاق، وحقوق المرأة في تخليص نفسها، وشروط الطلاق،وغيرها من الموضوعات.
2. المرأة بين الفقه والقانون، لمصطفى السباعى الأزهري: تحدث فيه المؤلف عن الطلاق عموما، والطلاق في عصر الجاهلية والظلم الذي كانت تعاني منه المرأة آنذاك.
3. المرأة المسلمة أمام التحديات، لأحمد بن عبد العزيز الحصين: تناول الكتاب الطلاق في الجاهلية، والطلاق في القرآن الكريم.

هيكل البحث

يتكون هذا البحث من ستة مباحث وخاتمة:-

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن زنجبار، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبذة تعريفية

المطلب الثانى: الموقع الجغرافي

المبحث الثاني: حالة زنجبار، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحالة الدينية

المطلب الثانى: الحالة السياسية

المبحث الثالث: محكمة القضاء الشرعي في زنجبار تاريخها ودورها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تاريخ نشأة المحكمة الشرعية في زنجبار، أسبابها ودورها، وفيه ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: تاريخ المحكمة.

النقطة الثانية: أسباب إنشائها.

النقطة الثالثة: دور المحكمة فى فصل النزاعات الأسرية.

المطلب الثاني: أشهر رؤساء القضاة.

المبحث الرابع: أسباب ظاهرة كثرة الطلاق، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الطلاق لغة واصطلاحاً.

المطلب الثانى: مفهوم عام عن أسباب الطلاق وموقف الشريعة منه. وفيه أربع نقاط:

النقطة الأولى: أسباب دينية

النقطة الثانية: أسباب اقتصادية

النقطة الثالثة: أسباب اجتماعية

النقطة الرابعة: أسباب أسرية

المطلب الثالث: جدول إحصائي يوضح نسبة الطلاق في زنجبار.

المبحث الخامس: التحديات، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التحديات الدينية

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية

المطلب الثالث: التحديات التعليمية

المطلب الرابع: التحديات الأسرية

المبحث السادس: الحلول، **وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: حلول قضائية وعائلية

المطلب الثاني: حلول فردية

المطلب الثالث: حلول بين الزوجين والخلعية

الخاتمة.

- **أهم النتائج.**
- **التوصيات والمقترحات.**
- **المصادر والمراجع**

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن زنجبار، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبذة تعريفية.

زنجبار: اسم يُطلق على مجموعة "جزر" في المحيط الهندي التابعة لتنزانيا في شرق إفريقيا، وتبعد 118 ميلاً عن جنوب ممباسا؛ كينيا، و28 ميلاً عن دار السلام، وتتمتع بسلطة ذاتية واسعة، والجزر الرئيسية التي تشكل أرخبيل زنجبار هي **أنغوجا، وجزيرة بيمبا، وتوباتو، وجزيرة مفيا وغيرها**[1]. يُقدر عدد سكانها طبقاً لما صدر عن مكتب التقويم الحكومي عام 2020 ب 1671،598 نسمة، عدد الرجال منهم 814،159 (48%) وعدد النساء منهم 857،439.(52%) [2].

المطلب الثانى: الموقع الجغرافي.

كانت زنجبار سابقا تشمل مناطق عدة من ساحل شرق إفريقيا من مدينة لامو(Lamu) وممباسا وحتى مدينة كلوا جنوبا ومقديشو وبروا مما كان يُعرف بمملكة الزنج.

ويستمد أهل هذه الجزر الماء من عين نضاجة تفور في شمال المدينة، ويقال إن أصل هذه العين ينبع من البر العذب الإفريقي ثم يجري ماؤها تحت البحر إلى أن يظهر في شمال الجزيرة، أما الجزيرة الثانية فهي جزيرة بيمبا، وتسمى (الجزيرة الخضراء) ويبلغ طولها قرابة 78 كلم وعرضها 23 كلم، أرضها خصبة وتشتهر بزراعة القرنفل والنارجيل، وهي أكثر أمطارًا من زنجبار وألطف هواء، وقرنفلها غاية في الجودة وفيها حوالي ثلاثة ملايين شجرة قرنفل، وأرضها رملية وليست حجرية مثل أنغوجا. أما الجزر الأخرى فتقع شمال جزيرة بمبا مثل: قوتها أنغوما ومونغوه، ويكاتي، وإمبالا، وأنجيا، أوزي، وأوسوبي، وأنجاو، وأفينجة، وفونزي، وفقتوني، ويدمييتي، ومونغووغيرها.

(1)A guid to Zanzibar: Zanzibar tourist Information Bureau & London: The crown Agents for the Colonics. Printed by East African Printers boyds) ltd. Nairobi. Pg 1+17. (2) Zanzibar its history and its people, W.H. INGRAMS. STACEY INTERNATIONAL. 2007م Pg 19-20 https://sw.wikipedia.org/wiki/Funguvisiwa_la_Zanzibar.

2) مكتب الإحصاء الرئيسي في زنجبار.

المبحث الثاني: حالة زنجبار، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحالة الدينية

دخل الإسلام إلى زنجبار عن طريق الهجرات الإسلامية إلى شرق القارة الإفريقية في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الدولة الأموية. وذلك بعد أن حارب الحجاج بن يوسف الثقفي[1] في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان[2]. أما أهل زنجبار فمعظمهم مسلمون حيث يشكلون نسبة 98% ونسبة 2% يعتبر من المهاجرين إلى تلك الجزر إذ يمكن القول بأن الزنجباريين الأصليين كلهم مسلمون (100%).

وقد عرف الإسلام طريقه إلى زنجبار منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنًا. وكان قوامه من التجار من اليمن وعمان وغيرهما من بلاد الخليج العربي، وقد ركب هؤلاء التجار البحر حتى وصلوا إلى الساحل الشرقي. وكانت سفن تجار العرب تزدحم في ميناء زنجبار.

المطلب الثانى: الحالة السياسية

دخلت زنجبار تحت إمارة السلاطين من العرب العمانيين في نهاية القرن السابع عشر بعد أن تمكنوا من إخراج البرتغاليين من سواحل شرق إفريقيا. وفي أوائل القرن التاسع عشر (1832م) اختار سلطان عمان السيد سعيد[3] زنجبار لتكون مقراً لمملكته. وقد نعمت زنجبار حينها بسياسته القوية تحت حكم هذا السلطان الذي أدخل وشجع الناس على زراعة القرنفل وغيره من التجارة[4].

---

1) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، قائد داهية وسفاك، خطيب مفوهٌ ولد سنة 40هـ/ 660م، نشأ في الطائف (بالحجاز) وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان فكان في عديد من شرطته، ثم ما زال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكره، وأمره بقتال عبد الله بن الزبير، فزحف إلى الحجاز بجيش كبير وقتل عبد الله وفرق جموعه، فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف، ثم أضاف إليها العراق والثورة قائمة فيها، فانصرف إلى بغداد في ثمانية أو تسعة رجال من النجائب، فقمع الثورة وثبتت له الإمارة عشرين سنة. وبنى مدينة واسط (بين الكوفة والبصرة)، وكان سفاكا سفاحا باتفاق معظم المؤرخين، توفي سنة 95 هـ / 714 م. (الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر 2002 م، 2/ 168).

2) هو ابْنِ الحَكَمِ بنِ أَبِي العَاصِ بنِ أُمَيَّةَ، الخَلِيْفَةُ، الفَقِيْهُ، أَبُو الوَلِيْدِ الأُمَوِيُّ. وُلِدَ: سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِيْنَ.سَمِعَ عُثْمَانَ، وَأَبَا هرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيْدٍ، وَأُم سَلَمَةَ، وَمُعَاوِيَةَ، وَابْنَ عُمَرَ، وَبَرِيْرَةَ، وَغَيْرَهُم.حَدَّثَ عَنْهُ: عُرْوَةُ، وَخَالِدُ بنُ مَعْدَانَ، وَرَجَاءُ بنُ حَيْوَةَ، وآخرون.مَلَّكَ بَعْدَ أَبِيْهِ الشَّامَ وَمصرَ، ثُمّ حَارَبَ ابْن الزُّبَيرِ، وَقَتَلَ أَخَاهُ مُصْعَبا فِي وَقْعَةِ مَسْكِنَ، وَاسْتَوْلَى عَلَى العِرَاقِ وَجَهَّزَ الحَجَّاجَ لحرب بن الزُّبَيْرِ، فَقَتَلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِيْنَ، وَاسْتَوْسَقَتِ المَمَالِكُ لِعَبْدِ المَلِكِ. كَانَ قَبْلَ الخِلاَفَةِ عَابِداً نَاسِكاً بِالمَدِيْنَةِ. شَهِدَ مَقْتَلَ عُثْمَانَ وَهُوَ ابْنُ عَشْرٍ، وَاسْتَعْمَلَهُ مُعَاوِيَةُ عَلَى المَدِيْنَةِ وَإِنَّمَا كَذَا اسْتَعْمَلَ أَبَاهُ.وَكَانَ أَبْيَضَ. عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ المَدِيْنَةَ وَمَا بِهَا شَابٌّ أَشَدُّ تَشْمِيْراً وَلاَ أَفْقَهُ وَلاَ أَنْسَكُ وَلاَ أَقْرَأُ لِكِتَابِ اللهِ مِنْ عَبْدِ المَلِكِ. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ): الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبعة: 1427هـ - 2006م، الناشر: دار الحديث- القاهرة، 140/5.

3)الإمام أحمد، ولد بلد سمائل في عمان سنة 1204هـ، وأمه غنى بنت سيف، تول المملكة في شهر شعبان سنة 1219هـ - 1791م بعد قتل أبيه في المعركة البحرية بخليج فارسقريبا من لنجة في13/ شعبان /1219هـ،سافر من عمان إلى زنجبار سنة 1243هـ،وشاهد أول مرة الجزيرة الجميلة التي اتخذها مقرا ووطناً وعاصمة لمملكته حاول سيد سعيد ديوانحكومته من عمان إلى زنجبارسنة 1219هـ - 1832م.

4) زيدي، عيسى الحاج، أثر منهج التربية الإسلامية على طلاب المرحلة الثانوية في زنجبار (رسالة دكتوراه غير منشورة) بجامعة إفريقيا العالمية كلية التربية قسم المناهج، السودان (2002)، ص: 10.

وفي عام 1890م عندما حكم السيد علي[1] بعد السيد سعيد[2] أصبحت زنجبار محمية بريطانية، وظلت في هذه الحالة إلى أن نالت استقلالها في 12 ديسمبر عام 1963م من بريطانيا، لكن بعد مضي شهر واحد من الاستقلال 12 من يناير عام 1964، قام انقلاب عسكري بقيادة حزب المعارضة أفرو شيرازي (A.S.P) ضد سلطان زنجبار والحكم الائتلافي من الحزبين الوطني (Z.N.P.) والشعب (Z.P.P.P)، وأعلن زنجبار جمهورية شعبية، وعُين عبيد كرومي رئيساً لمجلس الثورة ورئيساً للجمهورية. وفي 26 من إبريل في العام نفسه تمت الموافقة على الاتحاد بين تنجانيكا وزنجبار فأصبحتا دولة واحدة تعرف باسم جمهورية تنزانيا المتحدة. واتفقت الدولتان على توحيد الوزارات الرئيسية كالدفاع والداخلية والخارجية والاقتصاد، كما تم الاتفاق على أن تتمتع زنجبار بالحكم الذاتي بقيادة رئيسها وأن يكون لها مجلس نيابي خاص بها[3].

تقلَّد عبيد كرومى مقاليد الحكم فى زنجبار لمدة ثمان سنوات من 1964–1972 عُيّن السيد عبود جومبى موينى 1972- 1984. وبعد استقالته انتخب علي حسن موينى، رئيسا لزنجبار، الذى أصبح تلقائيا نائبا لرئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية حسب دستور الاتحاد بين زنجبار وتنجانيقا الذى كان فى 26 إبريل 1964م يوم مولد تنزانيا، خلفه إدريس عبد الوكيل من 198-1990، ثم انتخب الدكتور سالمين عامور رئيسا جديدًا لزنجبار من 1990 - 2000 وخلفه أمان عبيد كرومى 2000 - 2010. ثم انتخب الدكتور علي محمد شين رئيسًا جديدًا من 2010 إلى 2020 وخلفه الرئيس الحالي الدكتور حسين علي موينى منذ سنة2021م .

المبحث الثالث: محكمة القضاء الشرعي في زنجبار تاريخها ودورها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تاريخ نشأة المحكمة الشرعية في زنجبار، أسبابها ودورها، وفيه ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: تاريخ المحكمة الشرعية.

كانت زنجبار تحت السلطات المحلية قبل مجيء العرب من عمان وضمها إلى سلطتهم حيث كانت هناك سلطة شمالية وعاصمتها جزيرة تومباتو(Tumbatu)، وسلطة جنوبية وعاصمتها أنغوجا أكو (Unguja Ukuu) وكزمكازي (Kizimkazi). ولم يظهر للباحث في بحثه وجود الدولة الإسلامية في زنجبار في هذه الفترة التي كان تطبق الشريعة الإسلامية في القضايا المدنية والجنائية. إلا أن أهلها كانوا مسلمين كما سبق الإشارة إلى ذلك منذ دخول الإسلام إلى زنجبار أي منذ القرن الأول الهجري، كان الناس يتحاكمون إلى الشيوخ المحليين وزعماء القبائل في قضاياهم المختلفة على أساس من الفقه الإسلامى والأخلاق الإسلامية[4].

النقطة الثانية: أسباب إنشائها.

أما السبب الرئيسي من إنشاء هذه المحكمة،هو أن أكثر أهل زنجبار مسلمون، يحتاجون إلى محكمة قضائية تفصل في نزاعاتهم أمام القضاة الشرعيين ليحلوا مشكلاتهم واختلافاتهم حسب تعليم الإسلام، وليتحاكم الناس إلى الشريعة

1) أحد سلاطين زنجبار،تولى الحكم في زنجبارفي الفترة ما بين 1890 – 1893م.
2) زيدي، عيسى الحاج، مرجع سابق، ص: 10.
3) بكار،ناصر حمد: أداء إدارتي الأوقاف والإفتاء في زنجبار، مرجع سابق، ص: 28 - 29.
1) خميس، عيد سعيد : القضاء الشرعي في زنجبار(تحدياته وعلاجها)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية، قسم الشريعة، الجامعة الإسلامية في أوغندا، سنة 2015م،ص :24، (بتصرف يسير).

الإسلامية، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُستَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة الأنعام، الأية:]153.

النقطة الثالثة: دور المحكمة فى فصل النزاعات الأسرية.

القضية الأولى:
قضية رقم 11 لسنة 2020م حصل نزاع بين الزوجين حيث ادعت الزوجة ز.م.ج الطلاق من زوجها ج. أ. س بسبب الضرب المجاوز للحد بعد السكر، فبعد استماع أقوال الطرفين، طلبت المحكمة من الزوج أن يمتنع عن تلك الأفعال ولكن مع الأسف لم يستجب. فقررت المحكمة فسخ النكاح؛ لدفع الضرر[1].

القضية الثانية: قضية رقم : 57 لسنة 2021م.
حصل نزاع بين الزوجين حيث ادعت الزوجة ف.ح.ع الطلاق من زوجها أ. م.أ بسبب التعدد، فبعد استماع أقوال الطرفين، قامت المحكمة بالإصلاح وطالبت الزوجة بالصبر والانقياد لشرع الله، فاستجابت لذلك وانتهت القضية بالصلح[2].

القضية الثالثة:قضية رقم: 95 لسنة 2021م.
طلبت الزوجة م . ج . م الخلع من زوجها ج . ح. م كرها له، فطلبت المحكمة من الزوجة رد المهر، فقبلت، فتم الخلع وانتهى النزاع[3].

المطلب الثاني: أشهر رؤساء القضاة.
أولا: الشيخ فتاوي بن عيسى.
هو: الشيخ فتاوي بن عيسى بن موسى بن حسن بن حاج بن الخطيب الشيرازي، ولد في جزيرة أنغوجا عام 1900 عندما حكم سيد حمود بن محمد جزيرتي أنغوجا وبيمبا بين عام 1896 -1902.

ثانيا: الشيخ علي خطيب امرانز.
وهو: علي خطيب بن عبد الرحمن امرانزولد سنة 1930م في منطقة كيرونغوي (Kirongwe) بجزيرة مافيا (Mafia) بقرية بنزا(Banza)، بدأ الدراسة الأولية في تلك القرية حتى بلغ السنة السابعة، ثم سافر إلى زنجبار ومكث فيها سنوات ليتلقى العلوم الشرعية والعربية فنال قسطا كبيرًا منهما.

ثالثا: الشيخ حبيب علي كومبو رئيس سابق لمحكمة القضاء.
هو: حبيب علي كومبو بن عبدالله بن علي بن عبدالله ولد في منطقة كيوان في جزيرة بيمبا بتاريخ 18 جماد الأولى 1357هـ الموافق 17 يوليو 1938م[4].

1) Z.M.J VS J.A.S. KESI NO. 11/2020. MW/KWEREKWE.

2) J.A.H. VS A.M. A KESI NO. 57/2021. MWERA.

3) M.J.M VS J.H.M. KESI NO. 95/2021. MKOKOTONI.

4) Dr. Muhyiddin Ahmed Khamis (Maalim Siasa): Historia ya Al – Allama Sheikh – Habibu Ali Kombo. Pg. 1.

المبحث الرابع: أسباب ظاهرة كثرة الطلاق، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الطلاق لغة واصطلاحاً.

أولا: مفهوم الطلاق لغة واصطلاحاً.

فالطّلاقُ في اللغة "المفارقة"[1]، وإزالة القيد والتخلية. وأصل الطلاق في اللغة: التخلية والإرسال. يقال: طلقت الناقة: إذا سرحت حيث شاءت، وحبسوه في السجن طلقاً، أي: بغير قيد، وامرأة طالق، إذا طلّقها زوجها[2]. والطلاق في اللغة أيضاً "التخلية" يقال طلقت الناقة إذا سرحت حيث شاءت والإطلاق الارسال[3].

ثانياً: مفهوم الطلاق اصطلاحاً

عُرف الطلاق بتعريفات عديدة تتفق في المعنى والألفاظ. ومن هذه التعريفات ما يلي:

1. الطّلاق َشرعًا حَلّ عَقدِ النِّكَاحِ بِلَفظِ الطلاقِ ونحوِه[4].
2. إزالة عصمة الزوجية بصريح لفظ، أو كناية ظاهرة، أو بلفظ ما مع نية[5].
3. حَلّ قيدِ النِّكَاحِ أَو حَلّ بعضِه[6].
4. رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مخصوص ونحوه[7].
5. هو حل العصمة المنعقدة بين الزوجين بألفاظ مخصوصة.[8]

والدليل من الكتاب: قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ..﴾ [البقرة، الأية:]229. ،وقال سبحانه: ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[الطلاق، الأية: 1.]

وأما الدليل من السنة: فروى ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم- عن ذلك فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق ...)[9]، فهذا يشير إلى جواز الطلاق خوفًا عن المفسدة.

---

1) شوقي ضيف: إبراهيم مدكور، المعجم الوجيز، تحقيق: وزارة التربية والتعليم حديثا، 1996م – 1416ه، ص: 393.
2) الحسيني، محمد بن محمد بن عبد الرزاق: تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة حكومة الكويت، سنة 1386هـ - 1966م 425/6.
3) الشيباني: أحمد ابن حنبل، الروض المربع،شرح زاد المستقنع، سنة الطباعة (بدون) الناشر،دار الفكر، دمشق 292/1.
4) الخطيب، شمس الدين أحمد بن محمد: مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج،قدم له ورتب كتبه وأبوابه وحققهوخرج أحاديثه: الشيخ عماد زكي الباروي وطه عبد الرزاق، راجعه: محمد عمر، المكتبة التوفيقية، القاهرة، الطبعة والسنة (بدون)، 13 / 253.
5) المرجع السابق
6) البهيقي، منصور يونس: شرح منتهى الإرادات، سنة الطبعة والتاريخ (بدون)، رئاسة إداراة البحوث العلمية، المملكة العربية السعودية، 9 / 194.
7) فيض الله، محمد فوزى: الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون،ط/1، 1406هـ - 1986، مكتبة المنار – الكويت، ص:7.
8) الجوابي: محمد طاهر: المجتمع والأسرة في الإسلام، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000م، ص:149.
9) الجرجاني: سعيد بن منصور بن شعبة، سنن سعيد بن منصور، ت: 227هـ، الناشر: الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، 1403هـ -1982م402/1.

المطلب الثانى: مفهوم عام عن أسباب الطلاق وموقف الشريعة منه، وفيه أربع نقاط:

النقطة الأولى : أسباب دينية

ومن الأسباب الدينية للطلاق ما يلي:

1. الإهمال للحقوق والواجبات الزوجية وعدم الرعاية للأولاد: وقد رتَّب الشارع على عقد الزواج حقوقًا وواجبات على كل واحد من الزوجين تجاه الآخر، فإذا قام كل واحد منهما بهذه الحقوق دامت بينهما العشرة بالمعروف، وأما إذا أهمل أحدهم ما عليه من حقوق تجاه الآخر، فإن ذلك مدعاة لحدوث خلاف وشقاق بينهما يكون سببًا في وقوع الطلاق.
2. الجهل بالشريعة: مما يسبب الطلاق أكثر وأكثر الجهل بالشريعة الإسلامية،هناك أكثر الناس يطلقون أزواجهم بغير علم.
3. الخيانة في الجماع أو الأموال:هذا إذا كانت الزوجة تعمل معاملة غير صحيح بخيانة زوجها، مثل أن تأخذ أمواله وتتصرف فيها بطريقة غير صحيحة، ومن هذه الأسباب إذا أبت الزوجة أو امتنعت عن فراش زوجها طلقها الزوج بدون معرفة الأثار التي تترتب على ذلك،وبدون مشاورة أهل العلم والصلاح.
4. ومن أسباب الطلاق مقارنة الزوج لزوجته بنساء الفضائيات، اللائي جملّتهن كاميرات التصوير حتى القبيحات منهن أصبحن جميلات بفعل أدوات التجميل.

النقطة الثانية: أسباب اقتصادية

1. عدم الالتزام بالنفقة: من أسباب الطلاق المادية، ؛ أن تتزوج المرأة الرجل لأجل ماله فيفلس، أو هو يتزوجها لمالها فتفلس، حينئذ تسوء العشرة بينهما؛ لأن الغاية التي من أجلها ارتبطا قد انتهت، وزالت، بخلاف ما لو تزوجها لدينها فإن ذلك لن يكون؛ لأن الدين باقٍ مع الإنسان بحفظ الله وتثبيته، وباقي الماديات والشكليات زائلة بمرور الزمان.
2. **إســـراف الزوجة في الإنفاق:** إن المرأة العاقلة المؤمنة، القانعة، المحافظة، لا ترضـــى أن تقع في المحرمات؛ كالإسراف، فكثرة الإسراف بلا حاجة أو ضرورة يؤدي بالرجل إلى الضجر والملل والشجار والخصومة التي تنتهي غالبًا بالطلاق.

النقطة الثالثة: أسباب اجتماعية

1. إن كثرة خروج المرأة من المنزل يكون سبباً في سقوطها من أعين الناس المحافظين على دينهم وقيمهم، فلن يرغب فيها الرجال الأخيار، ولو رغبوا فيها فالغالب أن العلاقة بينهما لا تستمر؛ لأنها ستكون مسترجلة، تشعر بإمكانية استقلالها عن زوجها، واستغنائها عنه ؛ فبمجرد أن تحصل على دخل شهري، فستشعر أنها ليست بحاجة له؛ لأنها صارت مثله تماما، تقضي حاجتها بنفسها، وهو الأمر المؤدي غالبا إلى الطلاق؛ لأن الرجل بفطرته يريد أن تكون له المرجعية في البيت، وهي تعتبر قوامته عليها نقصا في قدرها.[1]

1) علي، بن نايف الشحود: موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، والناشر والطبع (بدون) 277/5.

2. الإساءة والعنف: من الأخلاق الخبيثة، ولا ينبغى لإنسان أن يتصف بهذه الصفات بل يجب أن يتصف بصفات الحميدة، والتى يرضها الإسلام و يحث عليها. ومع ذلك توجد الشكاوى فيالحياة في الحياة بين الزوجين مع الخصومات ومصير هذه الأخلاق الخبيثة أن تؤدى إلى الطلاق.

النقطة الرابعة: أسباب أسرية

و يرجع ذلك إلى الآتي:

1. كثرة عدد السكان في بيت الزوجية؛ مما يسبب الفوضى والنزاع، وهذا من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الطلاق في حياة الزوجين،.ويفترض على كل من الزوجين أن يكون صبوراً على الآخر ويتحمل المسؤلية؛ لأن الظروف الافتصادية تؤدى إلى ذلك.
2. عدم التوافق والتكافؤ: ومن العجائب التي أصابت أكثر حالات الزواج وتؤدي إلى الطلاق هو عدم التوافق والتكافؤ، فأكثر الرجال يحبون الزواج من النساء صغار السن، وهم أكبر منهن سناً أو هم أغنياء وأزواجهم من من عائلات فقيرة، ومن ثمَّ فليس هناك توافق ولا تكافؤ بينهما؛ ففي هذه الحالة يحدث الطلاق.

المطلب الثالث: جدول إحصائي يوضح نسبة الطلاق في زنجبار.

أسباب تعود إلى الحياة الزوجية.

الرقم	سبب الطلاق	نسبة الطلاق
1	عدم التوافق وكثرة الجدال بين الزوجين.	
	عدم التوافق بين الزوجين.	%7
	كثرة الجدال بين الزوجين.	%5
2	عصبية الزوج والإصرار والعناد وعدم قبول أحد الطرفين الصلح	
	عصبية الزوج.	%9
	الاصرار والعناد المبالغ فيهما بين الطرفين.	%8
	عدم قبول أحد الطرفين توبة الآخر.	%11
3	مشكلة التفاهم وعدم قيام أحد الزوجين بواجباته.	
	مشكلة التفاهم بين الزوجين.	%9
	عدم قيام أحد الزوجين بواجباته	%8
4	أ أسباب أخلاقية.	
	انحراف الزوج.	%6
	التشكيك في عفة الزوجين.	%10
5	المبادرة إلى الطلاق وطلب إحدى الزوجات طلاق الأخرى.	
	المبادرة إلى الطلاق لمجرد كراهية الزوجة.	%11
	طلب احدى الزوجات طلاق الأخرى.	%9

	مبادرة المرأة بطلب الطلاق.	%11
6	أسباب سلوكية.	
	عدم تطبيق الزوج خطوات التأديب للزوجة عند نشوزها.	%21
	كشف أسرار ما قبل الزواج.	%5

المبحث الخامس: التحديات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحديات الدينية

1. قلة الفقه بعلم الشريعة الإسلامية عند كثير من الأزواج، مما يؤدي إلى الطلاق.
2. الكذب: وهذا يحدث عندما تأتي زوجة إلى المحكمة وتشهد زوراً ضد زوجها ويحكم القاضي بالطلاق دون الرجوع إلى الزوج والتأكد من صحة كلام الزوجة. الزنا.
3. السرقة: وغالباً يكون إذا كان الزوج يكتسب أمواله بطريقة غير شرعية فهذا يسبب الخصومة بينه وبين زوجته التقية
4. سوء المعاشرة عند بعض الناس: أن المحكمة لا تحكم بالعدل لعدم الصلاحية في الحكم في جميع القضايا الشرعية، بل هي متخصصة في بعض القضايا في النكاح والطلاق والميراث والحضانة ونحوها. وهذا ليس صحيح لأن الله تعالى يقول: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة، الأية : 108].
5. سوء سلوك الزوج: مما يسبب وقوع الطلاق، وقد أمرت الشريعة الإسلامية بالإحسان إلى الزوجة ومعاشرتها بالمعروف، وحرمت إيذاءها والإضرار بها بشتى الصور والأشكال، قال الله تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[النساء، الاية: 19]، وهذا من محاسن الشرعة الإسلامية، حيث دافعت عن الزوجة ، ودعت إلى البر بها والإحسان، وجعلتها شريكة للرجل فى الحياة السعيدة

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية

1. النظرة السلبية عند بعض المسلمين تجاه المحكمة. وهذا ليس صحيح؛ لأن من تأمل مصالح أحكام الشريعة يجد أن المحكمة الشرعية لها منافع ومصالح دنيوية وأخروية وهاهنا نجد أن بعض الناس ينهون البعض ألا يرفع شكواهم إلى المحكمة الشرعية؛ لأن المحكمة لا تحكم بالعدل.
2. قلة التوعية بأعمال المحكمة الشرعية عند بعض الناس. ومن حسن الخلق الرفق وهو اللطف ومعناه الدفع بالتي هي أحسن، والمحكمة الشرعية كل يوم تدفع الضرر عن الناس وتعطي كل ذو حق حقه.

المطلب الثالث: التحديات التعليمية

إن العلم من أهم المقومات في حياة الإنسان، وهو يضيئ لصاحبه الطريق الصحيح كما يجنبه الأخطاء والمخاطر الدنيوية والأخروية، ويتبين أهمية ذلك من أن أول ما أنزل على رسولنا محمد - صلى الله عليه وسلم - من القرآن كان أمراً متضمناً للعلم قال تعالى:﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[العلق، الآية : 1-5.]، فدل ذلك على كمال كرمه بأنه علَّم عباده ما لم يعلموا ونقلهم من ظلمة الجهل إلى نور العلم، ونبه على فضل علم الكتابة لما فيه من المنافع العظيمة، وما دُونت العلوم

ولا قُيدت الأحكام ولا ضُبطت أخبار الأولين ولا كتب الله المنزلة إلا بالكتابة، ولولا الكتابة لما استقامت أمور الدين والدنيا، ولو لم يكن على دقيق حكمة الله دليل إلا أمر القلم والخط لكفى به دليل[1] قال تعالى مستفهماً استفهاماً إنكارياً بقوله : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر، الآية : 9]. وهي التي تواجه المحكمة الشرعية في مجال العلم والتي بسببها تفقد أو تضعف أهلية القاضي في عمله، وتعطل نظام القضاء، وهي كالآتي:

1. عدم وجود الجامعات والمعاهد الخاصة لإعداد القضاة الشرعيين.
2. قلة المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية والمجالات العلمية الأخرى .
3. بعض الموظفين يشتغلون في أقسام لا دراية لهم بها.
4. قلة المراجع العلمية والمكتبة الخاصة للمحكمة مما يسبب البطء في إصدار الأحكام

المطلب الرابع: التحديات الأسرية

1. المشاعر المختلطة بعد الطلاق: يشعر أحد الزوجين بالاشتياق للحياة مع شريك الحياة السابق والحزن والأسى والغضب من النفس والغضب من الشريك السابق والندم على بعض المواقف، والشعور بالوحدة مع قلة الحيلة.
2. انحراف الولد: عندم يفتح الولد عيناه على الدنيا ، ولا يجد الأم التي تحنو عليه، ولا الأب الذي يقوم على أمره ويرعاه، فإنه لا شك سيندفع نحو الجريمة، ويتربى على الفساد والانحراف.
3. ومما يعقد المشكلة كذلك، فقر الأم بعد الطلاق، فإنها في هذه الحالة ستضطر إلى العمل خارج المنزل، ومعنى هذا أنها ستترك البيت، أو بالأحرى أن ستترك الأولاد الصغار للشارع تعبث بهم فتن الأيام، والليالى، من غير عناية ولا رعاية[2].
4. ترهيب بعض القضاة بالأسلحة والكلمات الحادة. بعض الناس يكرهون القضاة ويأخذون أسلحتهم إذا جاءوا إلى المحكمة ليخوفهم ولتحذيرهم، بل لا ينبغي لهم أن يتصفوا بهذه الأخلاق، فلا شيء يقرب ما بين الأسرة مثل العمل على الخير المشترك.

المبحث السادس: الحلول، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حلول قضائية وعائلية.

فعلى القضاة مراعاة الآتي حتى يتمكنوا من قضائهم، لتزول مشكلة الأسباب القضائية في زنجبار:

1) الزمخشري، محمود بن عمر : الكشاف (بدون) المكتة الشاملة، تحقيق: عبد الرزاق المهدير، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، 781/4، والنسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود : تفسير النسفى، تحقيق: مروان محمد الشعار، الناشر: دار النفائس ـ بيروت، 2005م، (4/ 540).
2) علواني: عبد الله ناصح علوان: تربية الأولاد في اللإسلام، مرجع سابق،115/1.

1. النظر في الدعوى بموضوعية وتجرد وحياد دون محاباة خصم أو ميل لأحد الخصمين دون الآخر، وإيفاء الحقوق والعدل، ونشر الأمن والاستقرار بين الزوجين، وملء نفوسهما بالثقة والاطمئنان والرضا والمحبة.
2. الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي موضحة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وأقوال الصحابة رضي الله عنهم وآراء الفقهاء رحمهم الله تعالى، وأداء الواجبات.
3. مراقبة الله تعالى؛ وهذا واجب على القاضي والزوجين المتخاصمين معًا.
4. غاية القضاء في الإسلام إرضاء الله تعالى بإحقاق الحق وإنصاف المظلوم، دون التأثر بدين أو ملة أو قومية أو قرابة، وحتى على النفس.
5. التقيد بوسائل الإثبات، ليس للقاضي إصدار الحكم في قضية بناء على قناعته الشخصية، وإنما لا بد من التقيد في إثبات الحق بوسائل إثبات معينة كالشهادة والإقرار واليمين والقرينة ونحوها.
6. الاعتماد على النصوص الشرعية الأصلية في الكتاب والسنة من خلال كتب التفسير والاجتهادات الراجحة التي وضحت فيها هذه النصوص، كالمذاهب الفقهية أو مدارس التفسير القرآني المختلفة أو شرح الأحاديث النبوية الصحيحة[1].

المطلب الثاني: حلول فردية

معالجة مشكلة الطلاق التي تحدث بسبب السحر والشعوذة: إن المستمع لأعمال السحر والشعوذة وما حصل بسببهما يشيب له رأسه قبل المشيب ويتحسر ويتجرع الكلام ولا يكاد يستسيغه فإلى الله المشتكى.

حقيقة أن الإنسان ظلوم جهول. ألا يعلم هؤلاء أن الإسلام حرم هذه الأعمال؟ فالويل لمن يسعى لذلك، والويل لمن يقوم بمثل هذه الأعمال للتفرقة، الويل له.

عن أبى هريرة - رضى الله عنه، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (من أتى عرافًا أو كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم)[1].

المطلب الثالث: حلول بين الزوجين والخلعية.

معالجة مشكلة عدم التوافق بين الزوجين: وهنا لابد من التأكيد على أن الإنسان يتغير وأن ملامح شخصيته وبعض صفاته يمكن لها أن تتعدل إذا وجدت الظروف الملائمة وإذا أعطيت الوقت اللازم والتوجيه المفيد، ويمكن للإنسان أن يتعلم كيف ينصت للطرف الآخر وأن يتفاعل معه ويتجاوب بطريقة إيجابية ومريحة.

1) معالجة مشكلة كثرة الجدال بين الزوجين وكثرة الجدال من الأسباب تورث التوتر بين الزوجين. وفي هذه الحالات يمكن للكلمة الطيبة أن تكون دواء فعالاً يراجع الإنسان من خلال نفسه ويعيد النظر في أساليبه. كما يمكن تعلم أساليب الحوار الناجحة وأساليب ضبط النفس التي تقلل من تكرار المشاكل وتساعد على حلها" بالطرق السلمية" بعيداً عن الطلاق.

1) الزحيلي، وهبة بن مصطفى: الفقه الإسلامي وأدلته، ط/4، الناشر : دار الفكر - سوريَّة – دمشق، 5924/8

1) الشيباني، المبارك بن محمد بن محمد (ت: 606هـ): جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - ط/1، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، 342/7. مصر.

2) الأخطاء في التعدد: إن تعدد الزوجات أمر مشروع كما أنه تطبيق لسنة النبي - صلى الله عليه وسلم ولا يشترط فيه أن تكون الزوجة بها عيب أو خلل، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم- وأصحابه عددوا، ولم يكن في أزواجهم خلل أو نقص، فالأمر شرعاً جائز، لقوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[النساء، الآية : 3]، إلا أن هناك قيودًا لإباحة التعدد.

الخاتمة.

أهم النتائج.

1. يعتقد المجتمع في زنجبار أن محكمة القضاء الشرعي هي الوسيلة إلى تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.
2. دخل الإسلام زنجبار في الربع الأخير من القرن الأول الهجري.
3. بدأت حركة محكمة القضاء الشرعي في زنجبار مع دخول الإسلام فيها، نظراً لحاجة الناس إليها.
4. بدأت المحكمة في زنجبار كحركة منظمة ومؤسسة علمية في عام 1891م وكان رئيس القضاء الشرعي (رئيس القضاة) يشغل منصب القاضي.
5. تأسست محكمة القضاء الشرعي في زنجبار مستقلة عن المحكمة القانونية سنة 1923.
6. تُعتبر المحكمة الشرعية بزنجبارمرجعاً للمتحيرين في الأمور والأحكام الشرعية التي تتعلق بفصل المنازعات في الأحوال الشخصية.
7. تواجه المحكمة عقبات مالية وعلمية وإدارية وقانونية.
8. أدى إهمال بعض الموظفين للمصالح العامة إلى تأخير زوال بعض تلك العقبات.
9. تم تنفيذ هيكل إداري جديد للمحكمة بعد موافقة الحكومة، والغرض منه هو رفع مستواها في معظم النواحي العملية، كما أن هناك هيكلاً إدارياً آخر رُفع إلى الجهات الحكومية المتخصصة ليتماشى مع القانون الجديد عند تطبيقه.
10. يعطي القانون الجديد محكمة القضاء الشرعي حرية إدارية نوعاً ما، مما يجعلها تقتحم العقبات التي ما زالت تعوقها في تطويرها.
11. يُعد ضيق مكان العمل عقبة أمام المحكمة القضاة حتى يوسع المبنى ليتسع للضيوف والعاملين.
12. لدى قيادة المحكمة الحالية طموحات وأمنيات لتحريك عجلة المحكمة نحو الأمام، إذا وفرت لهم الإمكانيات.
13. استأجرت محكمة القضاء الشرعي خلال سنتين أكثر من عشر موظفين متخصصين في مجالات مختلفة، تلبية للهيكل الحالي.
14. كثرة نسب الطلاق بين أهل زنجبار من الأمور العادية.
15. كثرة نسب الطلاق من الأمور التي تنحرف وتفسد الجتمع في جميع الجوانب.

التوصيات والمقترحات.

1. إعطاء الحرية الإدارية، للمحكمة حتى تتمكن من تكوين خطتها في التنمية والتطوير الذاتي بعيداً عن المؤثرات السياسية.
2. إيجاد فروع لها في أقاليم زنجبار ومحافظاتها؛ ليقل التزاحم في المقر الرئيسي، ولتحسين أداء العمل والخدمة في المجتمع.

3. العمل على زيادة برامجها في التلفاز والإذاعة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي للحد من البرامج التي تبثها جهات أخرى غير رسمية..
4. وضع خطط استراتيجية وتقويمها بعد كل فترة من الزمن.
5. إنشاء معهد أو مركز إسلامي تحت إشراف المحكمة الشرعية يتخرج فيه القضاة وعلماء الشريعة.
6. على المحكمة أن تبحث عن المحسنين ليقوموا ببعض المشاريع المهمة كتوسيع مبناها؛ حتى لا تتعطل الأعمال بقلة الميزانية المقسومة لها من قبل الحكومة.
7. المواصلة في بناء جسر التواصل بين المحكمة والمؤسسات الأخرى؛ لتبادل الخبرات في كافة المجالات العملية.

المصادر والمراجع

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ) : تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط/2، 1420هـ - 1999م، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر.
- البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد(ت: 510هـ): تفسير البغوي،تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط/1 1420هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ): طبقات المفسرين العشرين، تحقيق: علي محمد عمر، ط/1، 1396هـ، مكتبة وهبة – القاهرة.
- الزمخشري، محمود بن عمر (ت: 538هـ): الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدير، بيانات الكتاب (بدون) دار إحياء التراث العربي - بيروت، المكتة الشاملة.
- السعدي: عبد الرحمن بن ناصر (ت:1376هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط/1 1420هـ -2000م، مؤسسة الرسالة.
- سعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، (ت: 1376هـ)، تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، ط/1، 1422هـ، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (ت : 710هـ): تفسير النسفى، تحقيق: مروان محمد الشعار، الطبعة 2005م، دار النفائس - بيروت.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين (ت: 1252هـ): رد المحتار على الدر المختار، ط/2، 1412هـ - 1992م، دار الفكر-بيروت.
- البهيقي، منصور يونس (ت:1051هـ): شرح منتهى الإرادات، الطبعة وتاريخ (بدون)، رئاسة إدارات البحوث العلمية، المملكة العربية السعودية.
- الخطيب، شمس الدين أحمد بن محمد (ت:997هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، تحقيق: الشيخ عماد زكي الباروي وطه عبد الرزاق، المكتبة التوفيقية، القاهرة، الطبعة والسنة (بدون)
- الزحيلي، وهبة بن مصطفى: الفقه الإسلامي وأدلته، ط/4، دار الفكر - سوريَّة – دمشق.
- الشيباني، أحمد ابن حنبل: الروض المربع، شرح زاد المستقنع، تحقيق والطبع (بدون) الناشر،دار الفكر، دمشق.
- العلواني، عبد الله ناصح علوان، التكافل الاجتماعي في اللإسلام، ط/5 1403هـ - 1983م، دار السلام، القاهرة.
- فيض الله، محمد فوزى: الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون،ط/1، 1406هـ - 1986، مكتبة المنار – الكويت.
- المسند، محمد بن عبد العزيز بن عبد الله: فتاوى إسلامية لأصحاب الفضيلة العلماء، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (ت: 1420هـ)، ومحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: 1421هـ)، وعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (ت: 1430هـ)، الطبعة 1413هـ، دار الوطن - الرياض.
- الرميضي، عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز: القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، إبراهيم عبد العزيزالحميضي.

- الزحيلي، وهبة بن مصطفى: الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، تحقيق (بدون) الناشر : دار الفكر - سوريَّة – دمشق، ط/4، بجامعة دمشق - كلّيَّة الشَّريعة.
- زيدان، عبد الكريم: المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، ط/1 1413هـ - 1993، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ) : سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (ت275هـ) : سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، المكتبة الشاملة
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله: صحيح البخاري، (ت: 256هـ) ط/1، 1422هـ ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت 458هـ) : السنن الكبرى، ط/3، 1424 هـ - 2003م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، 497/7.
- الترمذي، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، (ت: 320هـ): نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت.
- الجوزجاني: سعيد بن منصور بن شعبة، سنن سعيد بن منصور، (ت: 227هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي،الناشر: الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى.
- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، (ت: 1122.) تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، ط/1 1424هـ - 2003م، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة.
- السمرقندي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (ت 255هـ) : سنن الدارمي، تحقيق: نبيل هاشم الغمري، ط/1، 1434هـ - 2013م، دار البشائر - بيروت.
- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، (ت: 911هـ): جامع الأحاديث، ط: د حسن عباس زكى، (المكتبة الشاملة) .
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ): حاشية السندي على سنن النسائي، ط/2، 1406هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.
- المازري،محمد بن علي بن محمد التميمي (ت: 536هـ): المعلم بفوائد مسلم، ط/3، 1991م، دار التونسية.
- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك (ت: 923هـ): إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط/7، 1323هـ، المطبعة الكبرى الأميرية – مصر.
- الحميضى، عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز: القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، ط/1، 1409هـ - 1989، جامعة ام القرى.
- الأَسَدِيُّ، المُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ (ت: 435هـ): الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ، تحقيق: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم، ط/1، 1430هـ - 2009م، دار التوحيد، دار أهل السنة – الرياض.

- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل(ت 241هـ) : مسند أحمد بن حنبل، تحقق: السيد أبو المعاطي النوري، ط/1، 1419هـ - 1998م، عالم الكتب – بيروت.
- الشيباني، المبارك بن محمد بن محمد (ت: 606هـ): جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - ط/1، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، 620/3، مصر.
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك: شرح معاني الآثار، (ت: 321هـ) تحقيق: محمد زهري النجار، ط/1 1399هـ، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، (ت 743هـ): شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط/1 1417 هـ - 1997م، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض) 2339/7.
- العسقلاني، أحمد بن على بن حجر: فتح الباري،(ت: 852هـ)ط/7 1420هـ، دار السلام الرياض.
- العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، (ت 1329هـ) **:** عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط/2، 1415 هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- القرطبي، أحمد بن عمر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، الطبعة 1417هـ، دار ابن كثير، دمشق.
- المقدسي: عبد الرحمن بن محمد بن ابن أحمد، الشرح الكبير، (ت: 682هـ): تحقيق والنشر (بدون).
- النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن : السنن الكبرى للنسائي،(ت: 303هـ) تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط/1 1411هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت.
- النوري، محمود محمد خليل: (ت 1401هـ): المسند الجامع ط/1 1413هـ - 1993م، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف (ت: 676هـ): المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج، بيانات الكتاب (بدون) (المكتبة الشاملة).
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)**:** صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (المكتبة الشاملة).
- البزار؛ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله (ت: 292هـ): مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط/1، 2009م، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنور.
- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ): سير أعلام النبلاء، الطبعة: 1427هـ-2006م، الناشر: دار الحديث- القاهر.
- الحسيني، محمد بن محمد بن عبد الرزاق: تاج العروس من جواهر القاموس، (ت: 1205هـ)،مطبعة حكومة الكويت، سنة 1386هـ - 1966م.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: الأعلام،(ت: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر 2002 م.
- سعدي، أبوحبيب: القاموس الفقهي، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م، دار الفكر، دمشق – سورية.
- شوقي ضيف: إبراهيم مدكور، المعجم الوجيز، تحقيق: وزارة التربية والتعليم حديثا، 1996م – 1416هـ.

- بكار،ناصر حمد: أداء إدارتي الأوقاف والإفتاء في زنجبار، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والقانون بجامعة إفريقيا العالمية، ، السودان 2012.
- خميس، عيد سعيد : القضاء الشرعي في زنجبار(تحدياته وعلاجها)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية، قسم الشريعة، الجامعة الإسلامية في أوغندا، سنة 2015م (بتصرف يسير).
- عيسى، زيدي الحاج أثر منهج التربية الإسلامية على طلاب المرحلة الثانوية في زنجبار (رسالة دكتوراه) كلية التربية قسم المناهج ، بجامعة افريقيا العالمية، السودان (2002)
- علي، عبدالله حبيب : تقويم منهج اللغة العربية للمرحلة المتوسطة بالمعهد الإسلامى بزنجبار، رسالة الماجستير غير منشورة المعهد الخرطوم الدولي السودان 1994.
- مشانو، علي آمي: أثر ظاهرة كثرة الطلاق على الحياة الزوجية (دراسة فقهية ميدانيةعلى زنجبار)، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الشريعة ، جامعة إفريقيا العالمية، السودان 1432هـ /2011م.
- الجوابي: محمد طاهر، المجتمع والأسرة في الإسلام، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000م.
- الشحود، علي بن نايف: موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، الباحث في القرآن والسنة، تحقيق والناشر والطبع (بدون).
- جمال زكريا قاسم. الإمبراطورية العثمانية في شرق إفريقيا، الطبعة وتاريخ (بدون).